مستدرک علم رجال الحدیث
جُهْدٌ مُتَمَیِّزٌ فی هذا العلم المهمّ

تألیف: العلامه المتتبّع المحدّث الشیخ علیّ النمازی الشاهرودی
قدّس سرّه(۱۳۳۳ـ۱۴۰۵هـ)

السیّد محمّد رضا الحسینی الجلالی

چکیده: علم رجال از مهم‌ترین و مشهورترین علوم حدیث است. حدیث مهم‌ترین منبع معارف دینی بعد از قرآن کریم محسوب می‌شود که از پیامبر صلی الله علیه و آله و ائمّهٔ معصومین صادر شده است. راویان، نقش بزرگی در حفظ این میراث ارزشمند داشته‌اند. برخی از علما و مؤلّفین، اسامی راویان واحوال ایشان را در ضمن آثار و تألیفات و یا به صورت کتابهای مستقل آورده‌اند که در پاره‌ای موارد چند جلدی و در حدّ دائرةالمعارف بزرگ عرضه شده است. سهم شیعه در تألیف کتب رجالی دهها عنوان است و معجم رجال الحدیث آیت الله سیّد ابوالقاسم خویی از آن جمله است.

علّامه نمازی شاهرودی کتاب مستدرکات علم رجال الحدیث را مشتمل بر ۱۸۸۴۶ عنوان راوی تألیف نمود. در این کتاب در بیان فائدهٔ علم رجال و احتیاج فقیه به آن، موالید پیامبر صلی الله علیه و آله و ائمّه علیهم السلام، وفات، اسماء، القاب، و کنیه‌های آن بزرگواران، اصحاب اجماع، ممدوحین و

مذمومین در روایات، اعتبار کتب اربعه و دفع شبهات مربوط، و برخی مطالب مرتبط با علم رجال نکاتی مطرح شده است. سپس اسامی راویان به ترتیب ابواب حروف تهجی ذکر شده و در خاتمه کنیه‌ها، القاب و اسامی زنان راوی آمده است.
کلیدواژه‌ها: نمازی شاهرودی، علی / مستدرکات رجال الحدیث / معجم رجال الحدیث / علم رجال / حدیث.

اشاره

استاد محقّق علّامه سیّد محمدرضا حسینی جلالی در ۷ جمادی‌الاولی سال ۱۳۶۵ قمری در کربلا در خانواده‌ای دانش‌پرور دیده به جهان گشود. پدرش سیّد محسن جلالی حائری (۱۳۳۰ ـ ۱۳۹۶) و جدّ پدری او سیّد علی جلالی کشمیری (۱۲۹۰ ـ ۱۳۶۷) و جدّ مادری او میرزا هادی خراسانی حائری (متوفی ۱۳۶۸) است و نسب او به امام سجاد علیه‌السلام می‌رسد. مقدّمات را در کربلا نزد پدرش، شیخ جعفر رشتی و شیخ مهدی کابلی آموخت. در نجف نزد آیات: سیّد اسدالله مدنی، شیخ مسلم ملکوتی، سیّد مرتضی خلخالی، شیخ صدرا بادکوبی و دروس عالیه را در محضر آیات: امام خمینی، سیّد ابوالقاسم خویی و سیّد محمّد روحانی فراگرفت. در سال ۱۴۰۰ قمری به قم هجرت کرد. در طول این سالها، به تدریس دروس مختلف در کربلا، نجف و قم، اشتغال داشت. ولی عمدهٔ اهتمام خود را علم‌الحدیث قرار داد. و در این زمینه، دهها کتاب و مقاله نگاشت و متون عدیده‌ای را با تصحیح و تحقیق منتشر ساخت.

استاد جلالی از بزرگانی همچون شیخ آقا بزرگ تهرانی، سیّد محمد صادق بحرالعلوم، سیّد علی نقی تقوی، سیّد شهاب‌الدین مرعشی و شیخ نجم‌الدین عسکری اجازه روایت حدیث گرفت، و به جمعی از مشتاقان حدیث اجازه روایت حدیث داد.

در شمار آثار تألیفی چاپ شدهٔ ایشان یاد می‌شود:

تدوین السنة الشریفة، جهادالامام السجاد علیه‌السلام، الحسین علیه‌السلام سماته و سیرته، علم الائمة علیهم‌السلام بالغیب، الکنیة: حقیقتها و میزاتها، نظرات فی تراث الشیخ المفید، ثبت الاسانید الغوالی.

و آثار چاپ نشده: اجازةالحدیث، المناهج‌الرجالیة قدیماً و حدیثاً.

و در شمار متون کهن که به تحقیق و تصحیح استاد منتشر شده، یاد می‌شود از:

الامامة والتبصرة/ علی بن بابویه قمی، انجاح‌المطالب / محمّد بن محمّدرضا مشهدی قمی، الباقیات الصالحات / سیّد محمّد هادی خراسانی حائری، تسمیة من قتل مع‌الحسین علیه‌السلام / فضیل بن زبیر، تفسیرالحبری / حسین بن حکم حبری، الحکایات / شیخ مفید، خاتمة وسائل الشیعه / حرّ عاملی، الخلاصة فی علم الکلام / قطب الدین سبزواری، رسالة ابی غالب الزراری / احمد بن محمد زراری، شرح البدایة فی علم الدرایة / شهید ثانی، عجالة المعرفة / ظهیرالدین راوندی، النکت فی مقدمات الاصول / شیخ مفید.

این مقاله را استاد به خواهش نشریهٔ سفینه برای معرّفی مستدرکات علم رجال الحدیث تألیف، مرحوم آیت الله نمازی شاهرودی نوشته‌اند که ضمن تشکّر از ایشان، طول عمر و مزید توفیقات در خدمت به فرهنگ اهل‌بیت علیهم‌السلام را از خدای تعالی برای ایشان خواستاریم.

بسم الله الرّحمن الرّحیم

الحمدلله ربّ العالمین، والصلاة والسلام التامّان علی سیّدالمرسلین و خاتِم النبیّین محمّد الصادق الأمین و علی الأئمّة المعصومین من آله الطیّبین الطاهرین، والرحمة و الرضوان علی التابعین لهم بإحسان من أصحابهم الأخیار و شیعتهم الأبرار.

و بعدُ، فإنّ علوم الحدیث الشریف، و من أشهرها و أهمّها علم رُواته و نَقَلَته و حَفَظَته،

المسمّى بعلم الرجال، من المعارف الدينيّة المهمّة، لتأثيرها المُباشر فى رفد الثقافة الإسلامية، بعد القرآن الكريم. فهما من ينابيعها الثرّة، و عيونها الصافية، و مصدرهما هو الرسول الأكرم صلى الله عليه و آله ثمّ الأئمّة الكرام عليهم السلام.

و قد قام بهمّة الحفاظ عليهما رجالٌ صَدَقوا فى أداء ما يجب تجاههما، و استوعبوا علومهما و ارتَوَوْا من نميرهما، و أشربوا الحقَّ و اليقينَ منهما فى قُلُوبهم و ملأوا بذلك عُقُولهم، ثمّ بذلوا غاية المجهود فى بذل ما عرفوا و تحقيق ما علموا إلى مَن خَلَفَهم من رُواة العلوم و رُعاتها، حتّى وَصَلَ الدينُ الحقّ و الإسلامُ الأصيل إلى الأجيال المتعاقبة حتّى جيلنا الحاضر، وليستمِرّ خالداً إلى ماشاءالله.

و لما كان لهؤلاء «الرجال، الرواة» من الدَوْر العظيم فى حفظ هذا التُراث، فلذلك كانت العنايةُ بشؤونهم من واجبات الأُمّة كلّها و بالخصوص: علمائها، بأداء حقّهم بالكفاية، و هذا ما كان نواةً لعلم «رجال الحديث»؛ فألّفوا كُتُبا ضَخمةً فَخْمةً جمعت أسماءَهم و أحوالهم، مجرّدة من ما رووه من كتب الروايات و الأحاديث الشريفة التِي حفظت أيضاً فى مؤلّفات بمختلف الأحجام من الأجزاء، و حتّى الموسوعات الكبيرة، فى مختلف المواضيع الثقافية.

و قد بدأ الأعلام بهذا العمل منذ فجرالإسلام، فجمعوا أسماءهم فى آثار بعنوان «التَسْميات»[1] و حتى عصور الأئمّة عليهم السلام، و قد أفردَ علماء فى بداية عصرالغيبة كتب الرجال، ثمّ استمّرت السيرة حتّى عصرنا الحاضر، اتّبعوا فى مؤلّفاتهم أساليب متنوّعة، و مناهج متعدّدة حسب الحاجة التى هى «أمّ الاختراع» و حسب الاجتهادات و المناهج التى فى اختلافها: «رحمةٌ للأُمّة» و حسب الأذواق الّتى «لولاها لبارتِ السِلعُ».

و قد تعدّدت كتب «الرجال» و كثرت مع مرور القرون، و بتعدّد المذاهب و الفرق الإسلامية فكان لمذهب الشيعة الإمامية نصيب كبير من ذلك، حيث تجاوزت المؤلّفات فى هذا العلم، منذ بدء التأليف فيه، الى حين العصر الحاضر، العشرات.[2]

---

١. تحدّثنا عن هذه الكتب فى مقالٍ بعنوان «التسمياتُ طليعة المؤلّفات فى الحضارة الإسلامية»، نشر فى مجلة (تراثنا) التى تصدّرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، فى قمّ المقدّسة فى العدد (١٠)السنة (٤).

٢. لقد استوفى أسماء المؤلّفات فى علم الرجال شيخنا العلّامة الإمام الشيخ آقا بُزُرگ الطهرانىّ(ت ١٣٨٩هـ) فى كتابه القيّم «مُصَفَّى المقال فى مصنَّفى علم الرجال» المطبوع.

والحاجة إلى علم الرجال: ماسَّةٌ، لاعتماد كثير من المعارف الدينيّة على النصوص المنقولة بواسطة الرواة، و من المعلوم ـ عَقْلاً و عُرفاً و شَرعاً ـ لزوم الثِقة بالناقل و الراوي، فى الاعتماد على ما ينقل لترتيب الآثار عليه، و لا سيّما فى المسائل التعبُّديّة التى تنسبُ إلى الشارع المقدّس، و يراد التعبُّد بها و يلزم الخروج من عُهدتها، هذا من جهةٍ.

و من جهةٍ أُخرى: فكلّما بَعُدَت الشقَّة زماناً عن المصادر الأولى، و كثرت الوسائط بتعدّد الرواة؛ اتّسعت مساحة الحاجة إلى التثبُّت من تلك الوسائط الراوية للنصوص، و ازدادت الحاجة إلى «علم الرجال».

و لهذا قد أصبح الاهتمام بهذا العلم أمراً واقعاً، و أصبح هذا العلم من أهمّ العلوم التِي غَنى بها أعلامنا القُدماء، و بتبعهم المتأخرون، و اختصَّ بالعناية به أفذاذٌ من العلماء الكبار فى عصرنا، مثل: المرجع الدينى الكبير فى عصره، العلّامة الفقيه المحدّث، الإمام السيّد حسين الطباطبائى البروجردىّ(١٢٩٢ ـ ١٣٨٠ ه) فى مشروعه العظيم، «الموسوعة الرجالية»[1] حيث بذل جهداً واسعاً فى تأليفها خلال مدّة (٣٥) سنة من عمره الغالى تغمّده الله برحمته، و كذلك المرجع الكبير زعيم الحوزة العلمية فى النجف الأشرف، أستاذنا السيّد أبوالقاسم الموسوىّ الخوئي (١٣١٥ ـ ١٤١١ ه) فى موسوعته الكبيرة «معجم رجال الحديث»، المطبوع فى (٢٤) جزءاً، و قد كان لهذا الكتاب دور بليغ فى إحياء هذا العلم فى النجف الأشرف خاصة، فى عصرنا، حيثُ تبعه كثير من الفضلاء فى التأليف فى هذا العلم و العناية به فى بحُوثهم، فرحمه الله و أجزل أجره.

و كان لبعض الأعيان من العُلماء جهودٌ كبيرة ـ قُبيل ذلك ـ مثل ما قام به العلّامة المتتبع المثابر المتوسّع الفقيه الشيخ عبدالله المامقانى فى كتابه الضخم «تنقيح المقال فى علم

---

١. لقد قُمنا بتأليف كتاب (المنهج الرجالى و العمل الرائد فى الموسوعة الرجالية) لإبراز جوانب الإبداع فى هذه الموسوعة، و أثرها فى تجديد حياة هذا العلم الشريف بالطرق التى تُحافظ على التراث الحديثى المقدس،و لا تعرضه لما رماه به المقصرون الحدّاثيون، و لا القاصرون الحشوية الأخباريون.

و ممّا ينبغى التنبيه إليه: ان من تلامذةِ السيّد الإمام البروجردى من اتّبع منهجه فى ترتيب الاساتيذ، و منهم بامتياز سماحة الحجة العَلَم الفقيه المحقّق السيّد موسى الشبيرى الزنجانى أطال الله بقاءه فى اعماله الرجالية، و اكبرها «أسانيد الصدوق فى كتبه الحديثية»

الرجال» المطبوع قديماً، و حديثاً بجهود نجله المرحوم الحجة الشيخ محيي الدين رحمه الله، فقد استتبع جهوداً من معاصريه و من بعده آثرت المكتبة العلميّة بفوائد قيمّة، مثل ما جاء فى كتاب «قاموس الرجال» للشيخ الكبير المحقّق محمّد تقى التسترىّ، المطبوع فى (١١) مجلّداً.

و قد توالت الأعمال حول علم الرجال، من كبار العلماء و المحقّقين، لكن المؤسف أنّه ظهر فى الآونة الأخيرة متطفّلون على مائدة الرجال، مِن الناس من لا يُعنون به، متطاولين على العلم و العلماء، ناشرين أوراقاً تَنُمُّ عن قصورهم عن أدنى مراتب العلوم و المعارف، فلا لغة و لا إعراب و لا بِناء و لا مصطلحات و لا مناهج و لا ملكة ضبط أو حفظ، و لا ذوق تأليف و ترتيب و تصنيف، و تحمل أعمالهم عناوين مغرية، مثل: الفوائد الرجالية أو قواعد علم الرجال، و أشباه ذلك، و غاية جُهد أحدهم هو جمع أقوال من سبق و اخراج الأعمال بشكل أنيق فى الورق و التجليد و الزركشة و التذهيب، و تكديس المنقولات من دون تمييز بين الغثّ و السمين، و الرخيص و الثمين، و لا فى أعمالهم ما ييسّر سوى التشويش و الخلط بين الآراء و المناهج و النتائج، عَدّ عن الأخطاء الشنيعة و الأغلاط الفضيحة على أثر التصحيف و التحريف، ممّاشوّه سمعة هذا العلم، و قبّح صورته، و كرّهه عند النبلاء و الفضلاء.

و لم نجد فى الأعمال المتأخرة من المؤلّفين ما يمكن عدّهُ عملاً يستحقّ التقدير أو فيه ما ينفع حتّى الطلاب الشداة، فضلاً عن التجديد فى القواعد الداخلة فى العلم، أو فى المناهج، الابتكار فى التدليل و التأكيد على النتائج.

نعم، يستثنى من هذه، بعض الأعمال الرائعة، التى قام بها مَن له سابقة فى الحوزة، و البحوث، و بذل الجهود فى سبيل العلم. و من أولئک العلامة المحدّث الفقيه، الرجالى، الشيخ موسى الزنجانى (المتوفى ١٣٩٩ هـ). صاحب كتاب «الجامع فى الرجال» المطبوع جزؤهُ الأوّل[1] فقد ألف هذا الكتاب الحافل، بعد تأليفه كتاباً كبيراً فى الحديث الشريف، على غرار وسائل الشيعة للحرّ العاملى، و أضاف عليه مستدركا جمع فيه ما فاته، و ثمّ استخرج من

١. و قد التزم المحقّق العزيز الفاضل الشيخ عبدالله غفْرانىِ الخراسانىِ حفظه الله للعمل فى هذا الكتاب، بجزئيه، و فقه الله لإنجازه.

أسانيده كتاب «الجامع» هذا، الجامع لجميع الرواة الواردة أسماؤهم فى أسانيد ذلك الكتاب، محدّداً ورودهم فى مصادره بالتحديد المضبوط، و جامعاً لأقوال الرجاليّين فى حقَ الراوى، و تفصيل وروده فى سائر كتب الحديث، و يعرج فى النهاية على رأيه هو فى حقّ الرجل.

و هو كتاب قيّمٌ مفيدٌ فى جمعه، و منهجه، و ضبطه.

و كذلک ما قام به العلامة المتتبّع المحدث الشيخ على النمازى الشاهرودىِ(۱۳۳۳ ـ ۱۴۰۵ هـ) صاحب كتاب «مستدرك سفينة البحار»، و كتابنا الذى نبحث عنه و هو:

كتاب مستدركات علم رجال الحديث

و هذا كتاب ضخم يحتوى على (۱۸۸٤٦) عنواناً[1] بين اسم، و كنية، و لَقَبِ، و مبهم، لمن ورد فى (بحارالأنوار للمجلسىّ) فى طرق الحديث كرواةٍ، أو فى نصوص الأحاديث و متونها، أو فى كلام المجلسىّ فى بياناته للأحاديث و منقولاته من الآخرين، و إن لم يكن أكثر من ذكر منهم من الرواة.

ـ و قد خصّص للرواة الّذين لم تذكرهم المصادر الرجاليّة السابقة، بقوله: «لم يذكروه».

ـ و ذكر مع كلّ عنوان، موارد ذكره فى (بحارالأنوار) بالجزء و الصفحة، من الطبعتين: القديمة برمز (كمبا)[2] و من الطبعة الحديثة برمز (جد).

ـ و قدّم المؤلف رحمه الله للكتاب بمقدّمة ضافية فى الجزء الأوّل فى الصفحات (٦ ـ ۷۵) نورد مجملاً منها:

قال: اعلم أنّ هذا الكتاب يتضمّن مقدّمةً، و أبوابا، و خاتمة

(أما المقدّمة) فالكلام فيها فى فصولٍ ثمانية، و خاتمة.

الفصل الأول: فى تعريف هذا العلم، و هو: «علمٌ يُبحث فيه عن أحوال الراوى من حيث اتّصاف خبره بِشرائط الحجيّة و عدمه».

---

۱. هذا الرقم هو مجموع ما فى الكتاب من العناوين، و يلاحظ أن آخر رقم ورد فى الجزء(۸) هو (۱۸۶۸۹) ولكن وقع فى الترقيم استدراک بعد الرقم(۲۰۲۱) فى الجزء الأوّل (ص ۵۵۶ ـ ۷۱۷) فأضيف(۶۵۷) عنواناً، على المجموع، فكان الجميع(۱۸۸۴۶) و يلاحظ أن العناوين قد تكرّر لاسم الرجل الواحد، بحسب كنيته و لقبه، أو بوقوع تصحيف أو تحريف فى الاسماء للشخص الواحد.

۲. لأن الطبعة تلك تعرف بطبعة (الكمپانى).

الفصل الثانی: فی موضوعه، و هو: «رواة الحدیث الّذین وقعوا فِی سند الأحادیث المرویة عن النبی صلی الله علیه و آله فالأئمّة الأطهار صلوات الله علیهم.(مستدرکات علم رجال الحدیث، ج ۱،ص ۷).

اقول: هذا جمیع ما ذکره المؤلّف بعنوان (الفصل الأول) و (الفصل الثانی)!!

و مثل هذا غیر متعارف فی تقسیم الکتب إلی فُصول، فإنّ مقتضی عنوان (الفصل) أن یحتوی علی کلام أکثر من السطر والسطرین. هذا، و من المتعارف أیضاً أن تکون الفُصول المعدودة، متساویة أومتقاربة فی الحجم، لکن بینما اقتصر فی هذین الفصلین، علی سطرین فقط، نجد (الفصل الثالث) یحتوی علی الصفحات (۷ ـ ۱٤)، و (الفصل الرابع) یحتوی علی الصفحات (۱٤ ـ ۱٦) و (الفصل الخامس) علی الصفحات (۱٦ ـ ۲۵) و (الفصل السادس) علی الصفحات (۲۵ ـ ۳۲) و (الفصل السابع) علی الصفحات (۳۲ ـ ۵۸) و (الفصل الثامن) علی الصفحات (۵۸ ـ ٦۹).

فالتفاوت بین عدد صفحات الفصول کثیر جداً، و هذا لیس لائقاً فی تقسیم الکتاب و تبویبه و تقطیعه، و لو اختلفت فی الکمّ تبعاً للبحوث، فلابد أن لا یکون الفارق بین (سطرین) و بین (۲۸) صفحة!؟

(ثُمّ) إن محتوی الفصلین (الأول و الثانی) کما عرفنا، یدلّ علی أنّ هذا الکتاب یختصّ (تعریفاً، و موضوعاً) بأسماء الرواة للأحادیث فقط، و هم الذین توسّطوا فی طرق الأسانید الی المرویات عن المعصومین علیهم السلام.

بینما نجد بین العناوین المذکورة فی الکتاب أسماء أشخاص لیسوا من الرواة، بل لم یرتبطوا بالأسانید، و حتی لیس لهم کلام أو نقل، و فیهم من ذکروا فی المتون و فی قضایا التاریخ و الحوادث ممّن لا حدیث لهم و لا روایة!

و هذا لاریب عملٌ مُنافٍ مناهج التألیف و التزاماته.

و قد صرّح المؤلّف فی (الجزء الأول ص ۶) بالصواب عند ذکر مصادره التی اعتمدها، فقال: و اعلم أنّ وضع کتابی هذا لشرح أحوال الرواة الذین لم یظفر علماء الرجال بأسمائهم، و لم یذکروهم فی کتبهم الشریفة، مثل «تنقیح المقال» للعلم العلّامة الضهّامة المامقانی قدس

سره، و «جامع الرواة» للعلامة الأردبيلي رضوان الله عليه، و «معجم رجال الحديث» لسماحة العلامة السيّد أبوالقاسم الخوئي دام ظلّه.

فلا أذكر من الرجال إلّا مَن «لم يذكروه» و مَن لنا مزيد بيان فى حقّه، و إلا الثقات المشهورين كى لا يخلو كتابى من ذكرهم.

و هذا يؤكّد أنّ هدف المؤلّف هو ذكر الرواة فقط دون غيرهم، لكن الموجود فى الكتاب ـ فعلاً ـ هو ما ذكرنا.

ثمّ إنّ عنوان الكتاب بـ «مستدركات علم رجال الحديث» أيضاً فيه التسامح البيّن، إذ أنّ الكتاب إنّما يكون «مستدركاً» إذا تصدّى لتكميل كتاب لم يستوف الموضوع تماماً، فيُحاول الكتاب المستدرک أن يفى بما فات ذلک الكتاب، فلابدّ أن يكون عمل المؤلّف فى كتاب «مستدركات علم رجال الحديث» الاقتصار على ذكر الرواة الّذين لم يذكرهم الآخرون، دون اقحام من لا رواية له و لا حديث.

و لنعدْ الى الكلام عن مقدّمة المؤلّف:

فقد عنون (الفصل الثالث): فى بيان فائدة علم الرجال و احتياج الفقيه إليه، فقال: «المشهور، و هو المؤيّد المنصور، أنّه مما يتوقّف عليه الاجتهاد و استنباط الأحكام الشرعية عن ادلّتها التفصيلية، و تعلّم المعارف القرآنية و العلوم الإلهية» (مستدركات: ج ۱ ص ۷).

أقول: و هذا الكلام هو المشهور و المنصور، كما قال المؤلّف رحمه الله، إلّا أن إضافة قوله: «و تعلّم المعارف القرآنية و العلوم الإلهيّة» لا يمكن إقحامه في البحث عن الرواة، لأنه لو أراد معرفة هذه الأمور من خلال الاطلاع عليها بالاسترشاد بالروايات اليها، فهذا أمر مقبول، حيث انّ فى متون الروايات أدلّة محكمة و بيانات شافية على تلك الأمور.

ولكن ليس الاستناد إليها بعنوان الأخبار الظنيّة، حتّى تحتاج إلى الأسانيد و معالجاتها الرجاليّة، بل يعمل على ما فيها من الاستدلالات و البيانات، كما ذكرنا.

و لو أراد أنّ الأخبار ـ بعد المعالجة الرجالية ـ تؤدّى إلى العلم و اليقين، كما يظهر من قوله «و تعلّم...» فهو مخالف للمسلّم من أنّ المعارف القرآنيّة و العلوم الإلهيّة، مما لا تحصل إلّا بالدليل الموجب لليقين، و لا يحصل الاعتقاد بالأخبار حتّى لو صحّ إسنادها، لأنها ـ ما لم

تتواتر ـ لا توجب العلم، و حتّى مع التواتُر لا يؤدى إلى الاعتقاد ما لم يحتو على دليل مقنع قطعيّ، و على هذا اتّفاق أهل العلم و لم يخالف فيه إلّا الحشوية النابتة.

(ثُمّ) إنّ المؤلّف ذكر فى هذا (الفصل الثالث) أموراً، هى:

(الأمر الأوّل): أنّ حجيّة الخبر و قاطعيته للعُذر متوقّف على الوثوق به، و لا يحصل الوثوق إلّا بالمراجعة إلى أحوال الراوي، أو متن الرواية. و طريق العلم قد يكون فى السند، أو فى المتن، كما هو واضح. (مستدركات، ج ۱، ص ۷).

و يقول: و من الواضح أنّه لا تحصل الوثاقة برجلٍ إلّا بإخبار الثقة و شهادته على ذلک، و هذه من فوائد علم الرجال، و واضح عدم حجيّة أخبار مَن لا يوثق به عند الشرع و العقلاء، فالأخذ بالخبر من دون تعلّم أحوال رجاله تقصير فى الاجتهاد و هو غير جائز، فتبيّن الاحتياج إلى علم الرجال. (مستدركات ج ۱، ص ۱۰).

و ما ذكره فى هذا الأمر معلوم و متّفق عليه بين عامّة علماء الدين و فقهاء المسلمين و قد أشبعوا الاستدلال عليه فى كتبهم، و فى خصوص ما ألّفوه فى علم الرجال.

(الأمر الثانى): الّذى ذكره فى (الفصل الثالث) قوله: إنّه لا ريب أنّ كلّ خبر ـ من حيث هو ـ يحتمل الصدق و الكذب، فتقديم أحد الاحتمالين يحتاج إلى مرجّحٍ لئلّا يلزم الترجيح بلا مرجّح الّذى اتّفق العقلاء على قبحه و بُطلانه، و المرجّح هوالوثوق بصدور الخبر عن الرسول و آله صلوات الله عليهم، و لا يحصل إلّا بالعلم باحوال الرواة الواقعين فى سند الحديث، أو بالنظر إلى متن الحديث من حيث كونه متواتراً لفظاً و معنىً، أو موافقاً لظاهر الكتاب العزيز، أو لما يجب صحّته بحكم العقل و الفطرة العقلائية.

(الأمر الثالث): ذكر فيه قوله: الأخبار المستفيضة الواردة فى مقام. علاج تعارض الأخبار الآمرة بالرجوع الى الأعدل و الأورع و الأفقه، فإنّ إحراز هذه الصفات فى رجال الاسناد موقوف على علم الرجال، لفقد معاشرتنا معهم، فانحصر فى المراجعة إلى الكتب المعتبرة فى علم الرجال. (مستدركات، ج ۱، ص ۱۲)

ثمّ ذكر النصوص الدالّة على اشتراط هذه الأوصاف للأخذ بحديث الرواة و الترجيح بين الحديثين المتعارفين.

و ما ذكره المؤلّف فی هذين الفصلين (الثانی و الثالث) هو ممّا استدل به اكثر علماء الرجال على ما عنونه المؤلّف فيها.

(**الفصل الرابع**): ذكر فيه مواليد الرسول و الأئمّة صلوات الله عليهم، و وفياتهم و أسماءهم و القابهم و كُناهم. جاء ذلک فی المستدركات (ص ۱۴ ـ ۱۶).

والوجه فی عرض ما فی هذا الفصل، ـ كسائر أهل علم الرجال ـ هو تحديد طبقات الرواة عن كلّ واحد من المعصومين عليهم السلام، و معرفة الطبقات من أهمّ اهتمامات الرجاليين، و من مباحث علوم الرواية و الاسناد، كما هو معروف فی كتب الدراية و المصطلح.

(**الفصل الخامس**): خصّصه المؤلّف للبحث عن أصحاب الإجماع، فذكر النصوص الواردة تحت هذا العنوان، فی تسميتهم، و تعدادهم، و نقل ماورد فی حقّهم من اجماع العصابة، و أقوال علماء الرجال حولها و حولهم. (مستدركات، ج ۱، ص ۱۶ـ۲۵).

و نقل المؤلّف عن المحقّق المحدث (الفيض) الكاشانی فی أوائل كتاب (الوافی، فی المقدمة الثانية منه) قوله: و قد فهم جماعةٌ من المتأخِرين من قولهم: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء» الحُكْمُ بصحّة الحديث المنقول عنهم، و نسبته إلى أهل البيت عليهم السلام بمجرّد صحّته عنهم، من دون اعتبار العدالة فی مَن يروون عنه. (عن الوافی، ج ۱، ص ۱۲).

و قال المؤلّف: «و لقد أصابوا فی ذلک، فإنّ مقتضى تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء، و تصديقهم إيّاهم فی نقلهم، و فی ما يقولون، تصديق مروياتهم، كما هو واضح» (مستدركات، ج ۱، ص ۱۸).

ثمّ ذكر الاستناد إلى مراسيل أصحاب الإجماع، و ذكر ما يرتبط بهم فی بقيّة (الفصل الخامس)

أقول: ما ذكره فی وضوح ما نسبه إلى القوم، و الحكم بإصابته، ليس ثابتاً، و قد أوضحنا عدم ذلک فی ما كتبناه حول «أصحاب الإجماع» فی رسالة مفردة، و شرح ما توصّلنا إليه من تفسير تلک النصوص التی ورد فيها نقل «اجماع العصابة» الوارد فی رجال الكشی، فلنا رأی آخر فصّلناه هناک.

و **أما (الفصل السادس)**: فعنونه المؤلّف للروايات الواردة عن المعصومين عليهم السلام فی مدح جماعة من أصحابهم، أو ذمّهم. (مستدركات، ج ۱، ص ۲۵)

فذكر ذلک فی قسمين:

الأول: فی الممدوحين فی الأخيار(ج ۱، ص ۲۵ ـ ۳۱).

الثانی: فی المذمومين فی الروايات (ج ۱، ص ۳۱ ـ ۳۲).

(الفصل السابع) ذكر فيه مقامين:

المقام الأول: فی اعتبار الكتب الأربعة (ج ۱، ص ۳۲ ـ ۵۱)

و من الطريف أنّه ورد فيه كلام باللغة الفارسية (ج ۱، ص ۴۶ ـ ۴۷)

و بما أنّ الكتاب كلّه بأجزائه الثمانية، هو باللغة العربيّة ـ علی ما فيه من لكنة و عجمة ـ فكان من الضروری أن يترجم هذا المقطع الفارسی إلی العربيّة، لكنه غير واقع.

و **المقام الثانی**: فی دفع الشبهات علی خلاف اعتبار تلک الكتب الأربعة. (مستدركات، ج ۱، ص ۵۱ ـ ۵۸)

و **بلاخط**: أنّ محتوی هذا (الفصل السابع) هو موضوع كتاب المؤلّف المسمّی «الأعلام الهادية الرفيعة» فهو خاص بهذا الأمر.

و **(الفصل الثامن)** عنونه بقوله: (فی فوائد تتعلّق بالمطالب الرجالية) و ذكر فيه القواعد التالية:

الفائدة الأولی: فی ما تثبت به الوثاقة أو الحسن، و هی أمور (ج ۱، ص ۵۸ ـ ۶۱)

الفائدة الثانية: فی التوثيقات العامّة (ج ۱، ص ۶۱ ـ ۶۴)

الفائدة الثالثة: فی أمارات الوثاقة (ج ۱، ص ۶۴ ـ ۶۵)

الفائدة الرابعة: كون فلان من أصحاب الصادق عليه السلام من دون اختصاص بزمن إمامته الظاهرية، و ما يدل علی ذلک من الروايات (ج ۱، ص ۶۶).

الفائدة الخامسة: فی ذكر العامّة من الرواة و المجاهيل (ج ۱، ص ۶۶ ـ ۶۷).

الفائدة السادسة: فی حكم الصحابة.

الفائدة السابعة: فی معنی «لم يذكروه» فی تعبير المؤلّف.

الفائدة الثامنة: فی ذکر کلام النجاشی و الطوسی فی الترجمة.

الفائدة التاسعة: فی ذکر مواضع ورود الروایات.

الفائدة العاشرة: فی ما نقل عن رجال الغضائریّ.

الفائدة الحادیة عشرة: فی ذکر العناوین.

الفائدة الثانیة عشرة: فی رموز الکتاب، والمصادر.

ذکرت هذه الفوائد متوالیة فی(ج ۱، ص ۶۷ـ۶۸).

و أمّا (الخاتمة) فقد ذکر فیها فائدتین:

الأولی: فی ذکر المصادر التی راجع المؤلّف اسانیدها و استخرج منها الرواة فی هذا الکتاب، و هی (۷۸) کتاباً. (ج ۱، ص ۶۹ ـ ۷۲)

الثانیة: فی أسامی مولّفی کتب علم الرجال من أصحاب الأئمّة علیهم السلام (ج ۱، ص ۷۳ ـ ۷۵).

(و أما الأبواب:)

فقد جعل المؤلّف لکلّ حرف من حروف الهجاء باباً استوعب ما بدئ به من الأسماء، فباب الألف، و باب الباء، و هکذا.

و قد غطّت هذه الأبواب الأجزاء کلّها، و تنتهی فی الجزء الثامن (ص۳۱۶) حیث نبدأ الخاتمة.

(و أما الخاتمة:)

فقد تضمّنت الکنی و الألقاب و أسماء النساء الرّاویات و غیرهنّ، فی ضمن فصول من الجزء الثامن.(ص ۳۱۷ ـ ۶۰۲).

(نبذة عن سیرة المؤلّف، و تخصّصُهُ العلمّی، و منهجه فی هذا الکتاب)

إنّ المرحوم المؤلّف النمازی قدس سره، و حسب ما ذکره ابنه فی تقدیمه للکتاب:

کان ذافنونٍ عدیدة، علی أثر تلمّذه علی والده العلاّمة المُفِنّ، ثم حضوره فی حوزة مشهد خراسان المقدسة حیث کانت عامرة بالعلماء الکبار و الفضلاء والأدباء بوفرة، فأکمل هناک دروس الأدب العربیّ و استوعب نصوص المقدمات، ثمّ یَمَّمَ شطر النجف الأشرف حیث

الحوزة العلميّة الكبرى، فحصّل ما تيسّر له من أعلامه، و فيهم من مراجع الطائفة و زعماء العلم:

و لما عاد إلى مشهد المقدّسة، التحق بدروس أستاذه الفريد الآقا مهدى الأصفهانى (۱۳۰۳ ـ ۱۳۶۵ هـ) الشهير بمنهجه الخاصّ فى المعارف و السيرة، و ممّا قال عن حضوره عنده: «**الحمدلله الذى وفّقنى للتشرّف في محضره الشريف، و الاستفادة من مقامه الكريم مدّةً تقرب من خمس عشرة سنة.** (مستدركات، ج ۱، ص ۹، من التقديم)

و كان من مسلك الشيخ الأصفهانى؛ رفض العلوم المبتنية على النظريّات الفلسفيّة، و الآراء العرفانيّة، التى تتّخذ من «الكشف» منطلقاً للفكر و المعرفة، بل كان يعتمد الالتزام بما فى النصوص الشرعيّة من القرآن الكريم و أحاديث المعصومين عليهم السلام. كما نقل عنه تلميذه المؤلّف عن أهل الفلسفة و أهل العرفان، فقال: «وجدت ما عند كلتي الطائفتين ﴿**كسرابٍ بِقيعة يحسبه الظمآنُ ماءً، حتّى إذا جاءَهُ لم يجدهُ شيئاً**﴾ فطويتُ عنهما كشحاً» (مستدركات، التقديم، ج ۱، ص ۸)

و يظهر من المؤلّف أنّ الأصفهانىّ كان مؤثّراً فى تلميذه المؤلّف، و أنّ التلميذ التزم بمسلك الأستاذ بشدّة.

فلا بُدّ أن يكون توجّه المؤلّف إلى التخصّص فى الحديث و علومه على أساس ذلک التأثير و التأثّر، و لذلک نجد فى سيرة المؤلّف أنّه ركز نشاطه العلمى، و بذل جُهده التأليفى الكبير، فى ما يتعلّق بالحديث الشريف و علومه، و بالأخص «علم الرجال» و جعل محور عمله كتاب «بحار الأنوار» للعلّامة المحدث المجلسىّ قدس الله روحه، و قد قال المؤلّف بهذا الصدد: «لقد قرأتُ كتاب «بحارالانوار» ثلاث مرّات كاملة و بدقةٍ، من أجل متون أحاديثه، و من أجل «رجال أسانيده» مرّتين.» (مستدركات، التقديم، ج ۱، ص ۶).

و إن موسوعتيه الكبيرتين: «مستدرک سفينة البحار» فى (۱۰) أجزاء، و «مستدركات علم رجال الحديث» فى (۸) مجلدات هما دليلان على هذا التخصّص و الالتزام.

و أمّا خصوص «علم الرجال» فقد استنفذَ من جهده و عمره الزمان الأطول، فقد تعدّدت أعماله فى «علم الرجال» و هى:

١)ـ كتاب «مستطرفات المعالى» أو «منتخب المقال و الأقوال فى علم الرجال».

اختصرفيه أهمّ ما فى كتاب «اختيار معرفة الناقلين» المعروف برجال الكشى، انتخاب شيخ الطائفة الطوسى رحمه الله».

و الحق به النمازى بعنوان القسم الثانى «نتائج تنقيح المقال للعلّامة المامقانى رحمه الله.

٢)ـ و كتاب مستدرک «سفينة البحار» الذى صنعه المحدث الشيخ عباس القمى رضى الله عنه، تضمّن تراجم أعلام و رواة كثيرين جدّاً فهو غنىّ بموادّ كثيرة من علم الرجال، و قد أشار المؤلّف إلى هذا فى مقدمات كتابه الرجالى: «مستدركات علم رجال الحديث».

٣)ـ و كتاب «مستدركات علم رجال الحديث» الذى نبحث فى هذه المقالة حوله.

هو اكبر أعماله الرجالية، ففيه جمع بين الكتابين السابقين (المستطرفات) و (مستدرک السفينة) من البحوث و التراجم الرجالية، و استطلع جميع المؤلّفات الرجالية السابقة و أثبت فوائدها فى كتابه هذا، حتى آخر ما صدر و هو كتاب سيّدنا الاستاذ الإمام الخوئى قدس سره فى «معجم رجال الحديث» كما سبق و جعل محور عمله أسانيد الأحاديث فى كتاب «بحارالأنوار» كما سبق ايضاً.

٤)ـ و من أعماله المهمّة كتاب: «الأعلام الهادية الرفيعة فى اعتبار الكتب الأربعة المنيعة».

هدف فيه إلى إثبات حجية ما فى الكتب الأربعة المعروفة و التى عليها المدار عند الفقهاء فى استنباط أحكام الشريعة المقدسة، و معارف المعصومين عليهم السلام و تحدث فى فصله الأول عن «الأصول الأربعمائة، و غيرها عن مصادر الكتب الأربعة»، ذكر فيه (٦٩) محدّثاً، و طرّق الى كتبهم كما ورد فى تراجمهم و فى الفهارس.

ثمّ عرّج على الأدلة عنده على اعتبار الأصول الأربعمائة و حكم الاعتماد عليها فى الاستنباط، و أقوال مؤلفيها الدالة على الاعتبار، و كلمات أعلام الطائفة فى اعتبار الكتب الأربعة.

و ختم الكتاب بـ«دفع شبهات المعترضين على هذا الرأى».

و هذا الكتاب مطبوع متداول.

(و أما منهج المؤلّف فی مستدرکات علم رجال الحدیث)

فبعد ما وقفنا علی محتوی هذا الکتاب، و علی شیء من سیرة مؤلّفه العلمیة، و علی تخصّصه فی الحدیث و علومه.

لابُدّ من الوقوف علی منهجه الذی اتّبعه فی هذا الکتاب الکبیر، إن المؤلّف ـ و إن کان من تلامذة الأصفهانی، و تبعه فی مواجهة الفلسفة و العرفان، کماسبق ـ إلّا أنّ دخوله فی «علم الرجال» و بهذا الجهد الواسع، میّز طریقه عن مسلک الأصفهانی، فلم یعتمد علی الأحادیث بشکل غیر مقیّد، کما علیه منهج «الحشویّة» الظاهریّ، والذی لا یمیّز أصحابه بین الأحادیث من حیث السَند و لا المتن، بل یعتمدون علی مطلق المرویّات، بما فیها من الحشو و التجسیم و ما لا یُعقل من العقائد و الأحکام و ما روی من الاسرائیلیات و الموضوعات.

و الشیخ المؤلّف یؤکّد علی المعالجة السندیّة، المعتمدة علی القواعد الرجالیة و یستدل علی الاحتیاج إلی علم الرجال، بالتفصیل الذی عرفناهُ فی کتابه هذا، کما مرّ فی (الفصل الثالث) من مقدماته، و مما قال:

«فمّا ذکرنا ظهر وجه ضعف قول «الحشویة»[1] القائلین بحجیّة کلّ خبر، فإنّه ـ مضافاً إلی ما عرفت ـ مخالفٌ لقوله تعالی: ﴿... و یؤمنُ للمؤمنین...﴾ (توبه (۹) / ۶۱) **الدّالّ علی لزوم تصدیق المؤمنین، لا غیرهم...**» (مستدرکات، ج ۱، ص ۱۳) و لاحظ تمام (الفصل الثالث) فی (ص ۷ ـ ۱۴).

و الظاهر أن وجود المؤلّف فی النجف الاشرف، و حضوره عند اعلامه المحقّقین، و منهم سماحة زعیم الحوزة العلمیة، استاذنا الإمام الخوئی قدس الله روحه، و الذی عُرِف بتشدّده فی أمرالأسانید، و التأکید علی المعالجة الرجالیة؛ کان له الأثر البلیغ فی وجهة المؤلّف، و تعدیل المسلک، و اتخاذه منهجاً وسطاً بین مسلک الأصفهانی القریب من الإفراط فی

۱. لقد بحثنا حول «الحشویة» فی مقالات واسعة، منشورة فی أعداد من مجلة «علوم الحدیث» التی صدرت فی طهران،فراجع العدد (۷) و (۱۰) و (۱۲) و (۱۸). و هناک بحوث لم تنشر بعد عنها، وفّقنا الله لإکمالها.

الاعتماد على الأحاديث، كالحشوية و الأخبارية المقلّدة، و بين مسلك التفريط، الذى التزمه السيّد الخوئى رحمه الله فى منهجه الرجالىّ.

و للحديث عن هذه المسالك، مجال آخر، فصلناه فى ما كتبناه عن «المناهج الرجالية» عند أعلامنا الرجاليين.

(و كلمة أخيرة:)

ان كتاب «مستدركات علم رجال الحديث» يُعَدّ فى حدّ ذاته: انجازاً رائعاً، يَسُدُّ فراغاً كبيراً بين مؤلفات علم الرجال السابقة من حيث (الكمّ) و عدد الرواة الواقعين فى طرق الروايات و أسانيدها و الذين «لم يذكروا» فى الكتب الرجالية المعروفة المتداولة.

مع أنّ المؤلّفين السابقين، لم يقصدوا إلى ما قصده المؤلّف، لأنّ لكل منهم هدفاً خاصاً فى ما ألّف، و على منهج خاصّ اعتمده المؤلّف، و بعنوان معين، فأورد فى كتابه ما يُوافق ذلك: و (فهرست) الشيخ الطوسىّ رحمه الله، انّما وضع لجمع أسماء المؤلّفين للكتب، و ذكر مؤلفاتهم، ثمّ الطريق إلى روايتها، و لم يقصد لذكر كلّ راوٍ حتّى من غير المؤلّفين.

و كذلك كتاب الرجال للنجاشى الذى يعرف بـ «رجال النجاشى» موضوع على منهج (الفهرست) بل هما متشابهان بحيث يقرب القول بكونهما من املاء شيخ واحد، و الأقرب كونه المحدث الفقيه العظيم الحسين بن عبيدالله الغضائرى البغدادى، المتوفى سنة(٤١١ هـ). كما نراهُ.

و أما كتاب (الرجال) للشيخ الطوسى، فقد وضعه لترتيب أسماء الرجال الرواة عن المعصومين عليهم السلام، حسب طبقاتهم، فجمع الرواة عن النبى صلى الله عليه و آله فى الباب الأوّل، و هكذا الرواة عن أميرالمؤمنين عليه السلام، ثمّ الأئمة المتوالين، و جعل الباب الأخير، لذكر من «لم يرو عنهم». فغرضه مجرّد تحديد طبقاتهم لما فى ذلك من الآثار المعروفة لمعرفة طبقة الراوى، من حيث الحكم بكون الحديث موصولاً أو منقطعاً، و غير ذلك.

و كتاب «رجال الكشىّ» فهو موضوع لجمع الأحاديث الواردة حول الرواة، والتى تدلّ على أحوالهم المختلفة من المدح و الذمّ، و أسبابهما من تحديد المذهب و الآراء، من خلال الروايات المسندة الى الأئمة عليهم السلام، أو أقوال الرجاليّين القدماء، أو من خلال سيرتهم و

أعمالهم، أو رواياتهم الدالّة على شيء من ذلک.

و كتاب «الرجال» للغضائرى انّما وضعه مؤلّفه (أحمد بن الحسين بن عبيدالله) من ورد فيه قدحٌ أو ذمٌّ أو تضعيف، سواء فى أقوال الرجاليين السابقين، أو فى سيرته العلمية أو العملية أو ما رَوى من النصوص المخالفة، و هذا مبتنٍ على منهج القدماء الذين التزموا بـ «توثيق كلّ راوٍ امامىٍّ لم يرد فيه جرح أو قدحٌ أو ذمّ» و بهذا يكون جمع اسماء الرواة الضعفاء و المجروحين، و تحديدهم كمّا فى قائمة محدّدة، مفيداً للمتتبّع، فى الالتزام بما قاله القدماء من «توثيق» مَنْ يقدح و لم يجرح من الرواة، و إن لم يصرّح بتوثيقهم عند أحد من علماء الرجال، بل و إن «لم يذكروا» أصلاً.

و نرى أنّ هذا هو السبب فى عدم تصدى علمائنا الأعلام إلى تأليف كتاب خاصٍّ بذكر «الثقات»[1] فقط، من رواة الحديث، لعدم الحاجة إلى ذلک، بعد تلک القاعدة العامّة، و ذلک المنهج الواسع مع أنّ أسماء جميع الرواة الواقعين فى الأسانيد و الطرق كانت فى مرأىً و مسمع منهم، و فى متناول أيديهم فى كتب الحديث.

و بالاعراض عن هذا المنهج الرصين، الذى اعتمده القدماء من أعيان الطائفة ـ و هم الشيخ الطوسى المتوفّى (٤٦٠ هـ) و من سبقه ـ اعتبروا غير المصرّح بوثاقتهم ـ فى كتب الرجال المعروفة ـ اعتبروهم (مجهولين) و اعتبروا مَن لم يذكروا منهم فى الكتب (مهملين)! و على أثر ذلک أعرضوا عن مجموعة كبيرة من تراثنا الحديثى العزيز عن حيّز الاستناد و الانتقاع، و فى ذلک خسارة فادحة لاتعوّض.

و فى الختام، نقول: إنّ ما بذله الشيخ المؤلّف النمازى، فى هذا الكتاب و من سبقه فى هذا المضمار كالامام البروجردىّ الطباطبائى(ت ١٣٨٠هـ) و الشيخ موسى الزنجانى (ت ١٣٩٩ هـ) من جهود جبّارة، فى جمع أسماء الرواة ـ من الطرق و الأسانيد ـ و عرضها، مع موارد رواياتهم و مصادرها، لهو من الأعمال العظيمة، التى تنُوء بها المؤسسات ذوات العُصْبة أولى الامكانات الهائلة، قام هؤلاء بها، لوحدهم و بمفردهم، و بالرحلات البعيدة و الصعبة فى

١. و قد قام المتأخرون، و بعض المعاصرين، فى فصل «الثقات» فى كتب مستقلة أو فرزهم فى قسم أوّل من كتبهم، لكنها تعتمد على التوثيقات الموجودة فى الكتب الرجالية المتداولة.

طلب العلم و المعرفة، من المعاهد الدينية الكبرى.

فخلّدوا بأعمالهم ذكرهم فى البالغين الفتح، بين العُلماء، العاملين.

فرحمهم الله و أجزل أجرهم و حشرهم مع أوليائهم المعصومين محمّد و آله الطيبين الطاهرين.

حرّر فى الخامس و العشرين من شهر شوّال المكرم سنة(١٤٣٣ هـ) فى مدينة قمّ المقدسة.

و كتب

السيّد محمد رضا الحسينى الجلالىّ كان الله له

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی